

Distr.
LIMITED

TD/L.376
16 June 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

رفع سقف الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل زيادة القدرة التنافسية للمصادر

الجلسات المواضيعية التفاعلية

١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ - موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١ - في سياق العمل على تلبية الحاجة إلى إيجاد قدرة إنتاجية قادرة على المنافسة دولياً في البلدان النامية، فإن هذه الدورة المشتركة بين الأونكتاد والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار قد ركزت على دور السياسة العامة في التشجيع على جني قدر أكبر من المنافع الإنمائية من الاستثمار الأجنبي المباشر. وكان النقاش بناءً وتفاعلياً وحيوياً. وشهدت الدورة خمسة محاضرين، وما يزيد عن ٢٠ مداخلية وزارية، ومساهمات عديدة من منظمات دولية ومن المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٢ - وشدد مشاركون عديدون على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقدم منافع إنمائية هامة للاقتصادات المضيفة، من بينها إتاحة فرص الوصول إلى رأس المال والتكنولوجيا والمعرفة والأسواق ومصادر الإمداد. وعليه، فإن المناقشة لم تُعدّ تبحث في ما إذا كان ينبغي تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أو عدم تشجيعه، بل في كيفية جني أقصى قدر من المنافع من ذلك الاستثمار والتقليل من المخاطر المتصلة به. وما زال الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير في العالم النامي شديداً التركيز، ولا يمكن اعتبار المنافع المتأتية من تدفقات هذا الاستثمار أمراً مفروغاً منه. ومن ثم، فما زال يتعين على المجتمع الدولي بمجمعه أن يسعى إلى إيجاد السبل الكفيلة بتوزيع المنافع توزيعاً أكثر تكافؤاً.

٣ - وقد تصدت الدورة إلى عدد من التحديات المتصلة بالسياسة العامة، من بينها كيفية القيام بما يلي:

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ^٦ نحو التصدير في البلدان التي ما زالت غير مندمجة في الاقتصاد العالمي؛
- تجنب الحالات شبه الحبيسة ذات الروابط المحدودة بين الشركات الأجنبية والمحلية؛
- ضمان جني مكاسب استثمارية من نقل الخدمات إلى الخارج؛
- إدماج الجهود الرامية إلى تشجيع الاستثمار في الاستراتيجيات الإنمائية الأعم؛
- مساعدة البلدان النامية على تحسين مناخها الاستثمارية، وعلى ترويج فرص الاستثمار.

٤ - وأكدت المناقشة أهمية انتهاج سياسات نشطة في جميع هذه المجالات، مع الإقرار بمسؤولية البلدان المضيفة وبلدان الموطن على السواء.

٥ - إن تجربة البلدان التي حققت أكبر قدر من النجاح في رفع سقف الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل زيادة القدرة التنافسية للصادرات قد بينت ما للسياسة المناسبة والمحيط المؤسسي من ضرورة من أجل تكميل قوى السوق. وأشار بوجه خاص إلى ضرورة وضع أطر استثمارية مستقرة وموثوقة ويمكن التنبؤ بها، وضرورة إقامة هياكل أساسية تتصف بالكفاءة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل) وبذل جهود في سبيل تنمية المهارات المناسبة. كما أن المبادرة إلى تشجيع الاستثمار ما برحت عاملاً حاسماً في كثير من الأحيان. وحذرت مداخلات عديدة مما للمنافسة المفرطة من خطر على الاستثمار الأجنبي المباشر ^٦ نحو التصدير. وبينما تباينت الآراء بشأن فعالية الحوافز، حذر بعض المتحدثين من معاملة المستثمرين الأجانب معاملة أكثر تفضيلاً من المستثمرين المحليين. ودعا متحدثون آخرون إلى انتهاج سياسات تفتح "طريقاً سريعاً نحو التنمية" بدلاً من أن تقدم حلبة سباق إلى الحضيض.

٦ - وتم التشديد مراراً على ضرورة تجنب اتخاذ بلدان الموطن تدابير حمائية. فالقيود التجارية في البلدان ذات المستويات الإنمائية كافة ما زالت تعوق إمكانية النمو والتنمية المدفوعين بالتصدير في المجالات الاستراتيجية بالنسبة لصادرات البلدان النامية. إن تحرير التجارة يلزم تكميله ببذل جهود في سبيل بناء القدرات الإنتاجية. وقد عمدت بعض الحكومات إلى تقديم حوافز خاصة للشركات التي تقوم باستثمارات تساعد على تقليل الفقر في البلدان النامية. كما أن الأفضليات التجارية التي تطبقها البلدان المتقدمة قد حفزت الإنتاج التصديري التوجه في البعض من أقل البلدان نمواً.

٧ - وتم إبراز الفرص التصديرية الآخذة في الظهور في مجال الخدمات. ورأى متحدثون أن ثمة إمكانات كبيرة لمزيد من البلدان النامية للاستفادة من نقل العمليات إلى الخارج، ما دامت البيئات الوطنية والدولية مفضيتين إلى ذلك. والأدلة على نقل العمليات إلى الخارج من كل من الولايات المتحدة وأوروبا توحى بحدوث تحسينات رئيسية في القدرة التنافسية للشركات التي استكشفت هذه الأنشطة. ولدى كثير من البلدان النامية مزايا نسبية في هذا المجال، كاليد العاملة الوفيرة والقادرة على المنافسة والمهارات المنخفضة الكلفة. ونظراً إلى حاجة الشركات إلى التنوع من حيث المهارات واللغات

ومناطق التوقيت والحضور الإقليمي، فإن البلدان التي قد لا تُعتبر صادراً لها من البضائع قادرة على المنافسة قد تكون في وضع مؤات أكثر من غيرها فيما يتعلق بالخدمات.

٨- إن إعادة تشكيل البنى الهيكلية على الصعيد الدولي - سواء في البضائع أو الخدمات - تقتضي عادةً عمليات تكيف في البلدان المتقدمة. وإن عملية نقل الخدمات إلى الخارج لا تختلف عن ذلك. وليس من شك في أن السرعة التي قد تجري الأمور بها قد تستدعي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لما قد يكون لذلك من وقع في العمال المتأثرين مباشرة.

٩- وفيما يتعدى مسألة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لوحظ أن هذا الاستثمار يسهم أفضل إسهام في التنمية إذا ما كانت القدرات المحلية متطورة وقادرة على المنافسة. وتم التأكيد أن إقامة صلات أوثق بين الشركات التابعة الأجنبية والشركات المحلية هو أداة أساسية من أدوات السياسة العامة من أجل رفع سقف الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير. وتم التنويه بشكل خاص إلى ما يقوم به الأونكتاد من مبادرات في هذا المجال، بما في ذلك في أوغندا والبرازيل.

١٠- إن التغيرات في كيفية قيام الشركات عبر الوطنية بتنظيم أنشطتها دولياً تستدعي رصداً مستمراً لخيارات السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. وتم التنويه في هذا السياق بضرورة إبقاء البلدان على حيز كافٍ في سياساتها العامة سعياً منها إلى بلوغ أهدافها الإنمائية.

١١- وسلط النقاش الأضواء على المجالات التي يمكن فيها لأمانة الأونكتاد أن تتصدى للتحدي المتمثل في توزيع المنافع المتأتية من أنشطة الشركات عبر الوطنية توزيعاً أكثر إنصافاً. فأول هذه المجالات هو أن زيادة المساعدة التقنية على تحسين المناخ الاستثماري في البلدان النامية قد تشمل إجراء عمليات استعراض للسياسات الاستثمارية، قد تشارك فيها مجالس استشارية استثمارية، وقد تتطلب تقديم مساعدة في المفاوضات بشأن الاتفاقات الاستثمارية الثنائية والإقليمية، وقد تستلزم التعريف بأفضل الممارسات، والثاني هو أن مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة الفرص الاستثمارية قد تشمل إصدار أدلة استثمارية، وإنتاج أدوات لقياس الأداء (من قبيل "البوصلة الاستثمارية")، والاضطلاع بمشاريع متصلة بإدارة عملية تشجيع الاستثمار. وثالثاً، يمكن زيادة التركيز على السياسات الرامية إلى زيادة المنافع المتأتية من الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى وجه الخصوص، ينبغي النهوض بعملية تحليل الخيارات الممكنة للسياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي.

١٢- إلا أنه لا يمكن للأونكتاد مواجهة هذا التحدي بمفرده. فبغية زيادة الموارد المتاحة - المالية منها والفكرية - يلزم إقامة تعاون وثيق مع منظمات أخرى، وطنية ودولية، ومع القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويتضمن ذلك تعزيز العلاقات القائمة. إن تضافر القوى في مسعى مشترك إلى إقامة "شراكة استثمارية من أجل التنمية" هو أمر مطلوب بغية تحسين استغلال الموارد النادرة ومساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، على جني منافع أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر والنهوض بقدراتها الإنتاجية والاندماج بالاقتصاد العالمي.